

مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية
The contribution of small and medium enterprises
to economic development

د . بن دعاس سهام

كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف 2

bendaas.siham @ gmail . com

تاريخ النشر: 2021-09-17

تاريخ القبول: 2021-09-05

تاريخ الاستلام: 2021-07-04

ملخص:

يكتسي قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة في تطوير الاقتصاد الوطني و ترقية المجتمع، و من ثم تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة إذا ما وفرت له الظروف الملائمة. فقد أصبح يشكل قيمة مضافة لاقتصاد الدول ، و ذلك بسبب دوره الرائد في الإنتاج و امتصاص البطالة و خلق فرص العمل ، و تقديم الخدمات العمومية ، فقد اعتبر من السبل الكفيلة لإنعاش الاقتصاد الوطني الجزائري. لذا عملت الدولة على دعم هذا القطاع بتوفير مختلف الشروط الأساسية لقيام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وتحفيزها بعدة آليات قانونية و مالية . وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الجزائر للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، باعتبارها أداة فعالة للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ، إلا أن هذه المؤسسات واجهت و تزال تواجه العديد من العراقيل التي تحد من تطورها و تحول دون فعاليتها في ترقية الاقتصاد الوطني .

الكلمات الدالة: التنمية الاقتصادية، المؤسسة الصغيرة ، المؤسسة المتوسطة ، استثمار ، تحفيز.

Abstract:

This study deals with the sector of small and medium enterprises, which is of great importance in building and developing the national economy, as it constitutes an added value to the economy of countries, due to its role in production, absorbing unemployment and creating job opportunities. It was considered one of the ways to revive the Algerian national economy. Therefore, the state worked to support this sector. By providing the various basic conditions for the establishment of small and medium enterprises, and stimulating them with legal and financial mechanisms. However, these institutions faced and still face many obstacles that limit their development and prevent their effectiveness in promoting the national economy.

Keywords: economic development; small enterprise; medium enterprise; investment; Stimulate.

المؤلف المرسل: بن دعاس سهام bendaas.siham @ gmail . com

1. مقدمة:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، كونها تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية، لذا أصبح الاتجاه السائد اليوم بين دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية هو تحسين المناخ الاستثماري لهذه المؤسسات، و الدفع في اتجاه تشجيع قيامها و العمل على إيجاد جميع الأطر و المتطلبات لنجاحها والارتقاء بها، الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة على الصعيدين المحلي و الدولي. فقد أصبحت هذه المؤسسات البديل الأكثر عملية أمام الدول ، و بخاصة النامية منها لتحقيق معدلات النمو المرجوة وتجاوز المعوقات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية.

ونظراً لأهمية هذه المؤسسات أخذت معظم الدول تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وهذا نظراً لقدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة ، كما أنها تشكل ميداناً لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية للشباب، وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية .

لذا عملت الدولة الجزائرية على دعم هذا القطاع بتوفير مختلف الشروط الأساسية لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بدء من الإجراءات القانونية لتأسيسها إلى غاية قيام أو إنشاء المؤسسة على أرض الواقع ، وتحفيزها بعدة آليات ودعمها بعدة تدابير ، فضلا على الإقرار القانوني بتخصيص منح تفضيلي لها .

وبالرغم من الجهود المبذولة من قبل الجزائر للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، باعتبارها أداة فعالة للدفع بعجلة التنمية الاقتصادية ، إلا أن هذه المؤسسات واجهت و تزال تواجه العديد من العراقيل تحد من تطورها ، منها مشاكل متعلقة بالعقار الصناعي و التمييز بين القطاع العام و القطاع الخاص في مجال تملكه ، و أخرى تتعلق بتداخل النصوص القانونية و الهيئات التي تحكم تسيير القطاع ، بالإضافة إلى مشكل التمويل المستمر، و الفساد و التهرب الضريبي المتفشى في القطاع.

الأمر الذي يدفعنا للبحث و دراسة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري بطرح الإشكالية التالية :

ما هو دور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

ومن ثم تهدف هذه الدراسة في إطار معالجة هذه الإشكالية ، إلى بيان دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في عملية التنمية الاقتصادية ، و أهميتها في النهوض بالاقتصاد الوطني إجمالا و تطويره . خاصة و أن الدولة الجزائرية حرصت على دعم و تحفيز هذا القطاع بمختلف الآليات القانونية ، من أجل تشجيع الاستثمار فيها و ترسيخ فكرة المقاولاتية

لدى الشباب و حثهم على إنشاء هذه المؤسسات لتقليل البطالة و خلق مناصب الشغل ، و تحقيق الاكتفاء بتجسيد الأفكار النافعة، وهذا إدراكا منها بأهميته في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تحقيق الرفاه لأفراد المجتمع .

و قصد التمكن من دراسة الإشكالية المطروحة ، فقد تم الاعتماد على المنهج التحليلي باعتباره المنهج المناسب بفحص النصوص القانونية التي لها صلة مباشرة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و مجالات مساهمتها في التنمية الاقتصادية ، وكذا التعرض لمختلف التشريعات القانونية التي أقرت الآليات المخصصة لدعمها ، و هذا بالعمل على تحليلها وتقدير مدى ملائمتها وكفايتها في الارتقاء بهذا القطاع باعتباره أحد الأركان الهامة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

و من ثم وجب معالجة هذه الإشكالية من خلال التعرض بالدراسة و التحليل للعناصر التالية :

أولاً/ مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مجالات مساهمتها في التنمية الاقتصادية ،

ثانياً/ آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و العراقيل التي تعترض مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

2. مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مجالات مساهمتها في التنمية الاقتصادية

تستلزم هذه الدراسة الوقوف على مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و بيان مجالات مساهمتها في التنمية الاقتصادية ، لوقوف على دورها في تطوير الاقتصاد الوطني، و هذا على النحو التالي:

1.2 : مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يختلف الباحثون حول وضع تعريف جامع للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسيها ، ودورها الريادي في عملية التنمية، إلا أن مفهومها لازال يلفه بعض الغموض. بحيث يرجع هذا الاختلاف لعدة معوقات، أهمها اختلاف درجة النمو بين اقتصاديات الدول، تنوع النشاط الاقتصادي، و كذا تعدد المعايير المستخدمة في التعريف بين المعايير الكمية والمعايير النوعية.

و من ثم وجب تناول مفهوم هذه المؤسسات من خلال التعرض للعناصر التالية :

1.1. 2 : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :تعددت وتباينت تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف

الهيئات و التشريعات التي عرفتھا ، نتعرض لأھما كالأتي :

1.1. 2. 1: تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية : اعتمدت هذه اللجنة على معيار اليد العاملة في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت المؤسسة الصغيرة على أنها تلك المؤسسة التي ينشط بها ما بين 15 و 19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و 99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل بها أكثر من 100 عامل¹.

1.1. 2. 2: تعريف البنك الدولي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة: ويعرف البنك الدولي هذا النوع من المؤسسات استنادا إلى معيار عدد العمال، ويصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي تشغل أقل من 10 عمال،

والمؤسسات الصغيرة تلك التي يعمل بها ما بين 10 إلى 50 عامل، أما التي تشغل ما بين 50 إلى 100 عامل فهي تصنف كمؤسسة متوسطة، وما فوق ذلك فهي مؤسسة كبيرة².

2. 1. 1. 3: تعريف المشرع الجزائري: تعتبر الجزائر إحدى الدول النامية التي واجهت ومازالت تواجه إشكالية تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد عرفها المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة³، ثم بموجب القانون رقم 17-02 الذي يفيد بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من واحد إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها أربعة ملايين دينار جزائري، أولاً يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية⁴.

كما عرف ذات القانون المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 إلى 250 شخصا، و رقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 4 ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري، إلى 1 مليار دينار جزائري⁵.

في حين عرف المؤسسة الصغيرة بأنها تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخصا، و رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري⁶.

و الملاحظ من هذه التعاريف، أن المشرع الجزائري كباقي التشريعات والمنظمات التي تعنى بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اعتمد في تعريفه لهذه المؤسسات على معيار اليد العاملة و عدد المشغلين بها، و كذا من حيث رقم أعمالها و حصيلتها السنوية. الأمر الذي يستلزم التعرض لخصائصها لتوضيح مفهومها.

2. 1. 2 : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص إيجابية تمكنها من تحقيق مزايا تنافسية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، غير أن لها خصائص سلبية لا يجب إغفالها.

2. 1. 2. 1 : الخصائص الإيجابية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من الخصائص الإيجابية يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- **سهولة التأسيس:** يمكن لأي شخص عادي حتى ولم يكن يملك مؤهلات علمية، أن يقيم مشروع خاصا به، ذلك أن تأسيس مؤسسة صغيرة أو متوسطة يكون من دون شك أيسر من إنشاء مؤسسة كبيرة، لأنها تحتاج رؤوس أموال صغيرة، بالإضافة لبساطة الإجراءات الإدارية المرتبطة بتأسيسها.

- **الاستقلالية في الإدارة**: تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسيطرة نط الملكية الفردية أو العائلية، ويترتب عن ذلك ارتباط الإدارة ارتباطاً وثيقاً بالملكية، مما يكسبها المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات، هذا ما يمنحها صفة الاستقلالية في الإدارة .

- **سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي**: يتميز الهيكل التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وبمستوى تعقيد أقل مما هو عليه في المؤسسات الكبيرة، لذلك تتسم فيها الإدارة بالمرونة والسهولة في اتخاذ القرار.

- **المرونة الكبيرة**: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة عالية من المرونة في مختلف النواحي المتعلقة بنشاطها، تتجسد في قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات التي قد تحدث داخلها أو خارجها. مثلاً هذه المؤسسات تستطيع التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته بسرعة. ويمكن إرجاع هذه الخاصية إلى كون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل عدد قليل من العمال، يجعلها تمتلك تنظيم بسيط مما يساعدها على سرعة التكيف.

- **مركز للتدريب الذاتي**: إن طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجعلها مركزاً ذاتياً للتدريب والتكوين لمالكها والعاملين بها ، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على اكتساب المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويوسع نطاق فرص العمل المتاحة.

- **القدرة على جلب المدخرات**: لا تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة نسبياً في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك لقلّة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب لإقامة هذا المشروع. وهذا ما يتلاءم مع ظروف الدول النامية نظراً لضعف قطاعها المصرفي في تقديم التمويل اللازم⁷.

- **التجديد والإبداع**: تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة المصدر الرئيسي للأفكار والاختراعات الجديدة ، والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المؤسسات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم، وهذا ناتج على حرص أصحاب هذه المؤسسات على ابتكار الأفكار الجديدة التي تعود عليهم بالأرباح.

- **تلبية طلبات المستهلكين**: إن طبيعة نشاط هذه المؤسسات وتوزعها الجغرافي يجعله موجه أكثر لإنتاج السلع والخدمات التي تقدم بصفة مباشرة للمستهلك، وهذا ما يجعل معدل ارتباطها بالمستهلك كبيراً ، إلا في بعض الأحيان أين نجد أن منتجات هذه المؤسسات موجهة إلى صناعة منتجات أخرى. فالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم، من خلال التعبير عن أذواقهم وآرائهم وترجمة أفكارهم وخبراتهم وتطبيقها من خلال هذه المؤسسات، فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي⁸.

2. 1. 2 : الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تتميز هذه المؤسسات بجملة من السلبيات

يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- **الاعتماد على الخبرات الذاتية:** نقص الخبرات اللازمة لإدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكون السبب الرئيسي لفشل هذه المؤسسات، أما المؤسسات الكبيرة فتعتمد على خبرات متنوعة يتم تعيينها في مجالات العمل المختلفة ، يسودها جو من التنسيق وهذا ما تفتقده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يصعب على صاحب العمل القيام بتسيير كافة الوظائف المتعددة للمؤسسة، وأن يلم بالخبرات المتعلقة بكافة الوظائف بالمؤسسة.

- **معدلات الفشل العالية:** من الخصائص السلبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو أنها أكثر عرضة للفشل والموت أو التصفية من المؤسسات الكبيرة، هذا التهديد قائم على مدى حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا أنه أعلى نسبيا في سنوات التأسيس الأولى⁹.

- **أنماط الملكية:** يرتبط الانخفاض المطلق في رأس مال هذه المؤسسات بأشكال معينة للملكيتها، والتي تكون في غالب الأحيان ملكية فردية أو ملكية عائلية أو على شكل شركة الأشخاص، ونادرا ما تظهر في شكل شركات الأموال، وهذا يرجع إلى صغر حجم رأس المال اللازم لإنشاء مثل هذه المؤسسات، وعليه فإن هذه المؤسسات لا يمكنها الاستفادة من المزايا المرتبطة بالحجم الكبير.

- **إمكانيات محدودة للتوسع وانخفاض مستوى التكنولوجيا المستعملة:** تعتبر هذه الميزة من أهم النواتج الناجمة عن نقص وانخفاض الطاقة الإنتاجية ، والقدرات التنظيمية والتمويلية للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة، وهو ما يلقي بأعباء كبيرة على الجهات المسؤولة عن دعم وتنمية هذه المؤسسات، كما أن هذه المسؤوليات تتعاضد باستمرار لاسيما مع ازدياد التقدم والتطور التكنولوجي¹⁰.

2.2 مجالات مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية :

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد التنمية الاقتصادية فهو يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، وميدانيا نلاحظ أن هذه المؤسسات تنشط في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، إلا أنه يغلب عليها قطاع الخدمات، البناء والأشغال العمومية، فبسبب ضعف هذه المؤسسات فإنها تبحث عن القطاعات التي يكون فيها تحكم ومراقبة لمختلف تشريعات العمل وكذا المنافسة لا تكون فيها شديدة وهذا ما يفسر التوجه الكبير لهذين القطاعين¹¹.

وفي ما يلي جانب من مساهمة هذه المؤسسات في ترقية الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية ، نجملها

في المجالات التالية :

1.2.2 : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التشغيل و خلق فرص العمل: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في العملية التنموية من خلال مساهمتها الفعالة في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص العمل، وذلك راجع إلى الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات، ولكتافة عددها مقارنة مع المؤسسات الكبيرة، فهي تمثل نسبة معتبرة من قطاع الأعمال في المجال الاقتصادي.

و باعتبار أن هذه المؤسسات توظف عددا لا بأس به من العمال، فإن قطاعها يساهم في توفير فرص العمل، و خلق مناصب الشغل لفئات مختلفة من المجتمع، و متباينة المستوى العلمي و الثقافي، لأننا غالبا ما لا تشترط مؤهلا علميا معيناً ، أو خبرة طويلة في النشاط.

و على ذلك يمكن القول أن مقدار أو نسبة مساهمة هذا القطاع في إنشاء مناصب شغل ، هي مساهمة معتبرة جدا إذا ما تمت مقارنتها بالقطاع العام ، و هذا ما يفسر مدى ضرورة و أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة ، في تنمية المشاريع العمومية من حيث تطور مناصب الشغل من سنة لأخرى¹².

2.2.2: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نواة الصناعات التصديرية، من خلال ما تمتاز به من خصائص تساعد على التحسين الدائم في جودة المنتجات ، مع تخفيض التكاليف جراء ابتكار أساليب جديدة في الإنتاج، وبالتالي القدرة على خلق مزايا تنافسية تمكنها من غزو الأسواق الدولية وتنويع الصادرات وتوفير العملة الصعبة، ومن ثم تحسين وضعية الميزان التجاري .

3.2.2: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التكامل الاقتصادي: إن مسألة تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة أمر في غاية الأهمية، فالتعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل، وتنظيم الإستهلاكات الوسيطة وتنوع الإنتاج الصناعي، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر في الكثير من الأحيان مشروعات مغذية تعتمد عليها المؤسسات الكبيرة¹³.

4.2.2 دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة : يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القطاعات الفعالة، والتي تلعب دور كبير في تحقيق التنمية المستدامة في الوقت الحالي، وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في الجانب الاقتصادي والاجتماعي. إذ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونتها وديناميكيته مما يسمح لها بالاستجابة لمتطلبات السوق، وكذا التأقلم مع الخصوصية الجهوية والمحلية لعناصر الإنتاج.

حيث يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تتكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بالنظر إلى سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة فيها، كما يمكنها الاستفادة من نتائج البحث العلمي بالنظر إلى صغر حجمها وإمكانية تأقلمها مع التغيرات الاقتصادية. ذلك أن هذه المؤسسات تعمل في ظل محيط متغير يضم مجموعة من العناصر المتمثلة في الدولة و الأطراف المتعاملة معها¹⁴.

كما أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه هذه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد، و وضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، و

كذا الحد من استعمال المراكز والألوان الصناعية، إضافة إلى إعادة تدوير و استخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج من أجل تفادي تراكم النفايات والبقايا التي ثبت علميا أنها تؤثر على البيئة¹⁵.

5.2.2 : مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تشجيع الإبداع والابتكار : من أجل الصمود أمام المنافسة الشرسة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المؤسسات الكبيرة والشركات المتعددة الجنسيات، لجأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاهتمام بمجال الإبداع والابتكار، فهي تلعب دورا رياديا في هذا المجال، حيث أنها تفوقت على المؤسسات الكبيرة من حيث عدد الابتكارات المحققة، كما أنها تطرح هذه الابتكارات على نطاق تجاري في الأسواق خلال مدة زمنية تصل إلى 2.2 سنة مقابل 3 سنوات بالنسبة للمؤسسات الكبيرة .

6.2.2 : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التوازن الجهوي : من أهم أهداف الخطط التنموية تحقيق التوازن الجهوي، أو العدالة في توزيع الدخل وتوفير فرص العمل على مختلف جهات الوطن، بحيث لا يكون التركيز منصب على المناطق العمرانية الكبرى وإهمال بقية المناطق الأخرى . فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب هذا الدور لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها للانتشار الجغرافي في جميع أقاليم الوطن، بما يساعد على تحقيق الانتشار الجغرافي للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتعمل على تحقيق نمو متوازن لجميع أقاليم الدولة وإزالة الفوارق بينها¹⁶.

3: آليات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و العراقيل التي تعترض مساهمتها في التنمية الاقتصادية : يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة أحد أكبر القطاعات المهيمنة على اقتصاديات العديد من دول العالم والمشجعة على التقدم، وهذا ما دعا غالبية الدول إلى التوجه نحو دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي ، وذلك راجع إلى المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي حققتها وتحققها هذه المؤسسات، ومن هذه الدول الجزائر التي قدمت كل أشكال الدعم للنهوض بهذا القطاع . غير أن هذه المؤسسات تعترضها العديد من العقبات و الإشكالات التي تحول دون تحقيق أهداف تأسيسها ، و على رأسها الاستجابة للطلبات العمومية .

و عليه تتطلب هذه الدراسة التعرض لمختلف آليات الدعم المقررة قانونا لهذه المؤسسات ، و بيان مختلف

العراقيل التي تعترض سبيلها، من أجل تذليلها و ترقية الدور التنموي لهذه المؤسسات، و هذا على النحو التالي :

1.3 : آليات دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر :

نص القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أن تدابير المساعدة و دعم ترقية هذه المؤسسات ، تهدف إلى نشر و ترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي و التجاري و القانوني و الاقتصادي و المهني و التكنولوجي المتعلقة بهذا القطاع، مع تشجيع كل مبادرة تسهل حصول هذه المؤسسات على العقار ، و العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة معها. بالإضافة لتشجيع و تعزيز ثقافة المقاول و كذا التكنولوجيات الحديثة و الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مع تسهيل حصولها على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.

كما أفاد ذات النص بتشجيع الجمعيات المهنية و بورصات المناولة و التجمعات، و تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستويين المركزي و المحلي¹⁷.

ومنه يمكن تصنيف آليات الدعم المخصصة لهذه المؤسسات من أجل ترقيتها إلى ما يلي:

1.1.3: آليات الدعم الإداري والمالي: حيث تنص المادة 17 من القانون أعلاه (القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) على أنه: " تنشأ هيئة عمومية ذات طابع خاص تدعى في صلب النص "الوكالة"، تكلف بتنفيذ إستراتيجية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة". بحيث تضمن الوكالة تنفيذ سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال الإنشاء و الإنماء و الديمومة ، بما في ذلك تحسين النوعية و الجودة ، و ترقية الابتكار و تدعيم المهارات و القدرات التسييرية لهذه المؤسسات . على أن يتم تمويل عمليات دعمها و مساعدتها و كذا نفقات تسيير الوكالة ، عن طريق حساب التخصيص الخاص الذي عنوانه " الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم الاستثمار و ترقية التنافسية الصناعية "¹⁸.

كما أفادت المادة 20 من ذات القانون أنه تنشأ هيكل محلية تابعة للوكالة ، تتكون من مراكز دعم واستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمتها الأساسية دعم إنشاء مثل هذه المؤسسات ، وإغماؤها و ديمومتها و مرافقتها . بالإضافة لمشتاتل المؤسسات المكلفة بدعم المؤسسات الناشئة و احتضانها ، هذا من جهة .

حيث أنه و من جهة ثانية ، تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة صناديق ضمان القروض و صناديق الإطلاق ، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و ترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة . كما تتخذ هذه الوزارة و بالتشاور مع السلطات المعنية الأخرى كل مبادرة تهدف إلى تحديد احتياجات هذه المؤسسات في مجال التمويل ، و تشجيع استحداث الوسائل المالية الملائمة لها¹⁹.

و من بين أهم تدابير الدعم المقررة في هذا القانون نصه على إنشاء هيئة استشارية على مستوى الوزارة المكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تسمى "المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، بحيث يشكل هذا المجلس فضاء للتشاور يتكون من المنظمات و الجمعيات المهنية المتخصصة الممثلة للمؤسسات و ممثلي القطاعات و الهيئات المعنية بإنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة²⁰.

2.1.3: آليات الدعم القانوني: أصبحت الجزائر في السنوات الأخيرة حريصة على إنجاح المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة، وهذا من خلال صياغة نصوص قانونية تدعم هذه المؤسسات و تحفز الاستثمار فيها ، و لدعم إنشائها، قام المشرع بإيجاد ترسانة قانونية مهدت الطريق لخلق نظام قانوني ينظمها، منها المرسوم الرئاسي رقم 01-03 و المتعلق بتطوير الاستثمار ، تلتها مجموعة من الإصلاحات القانونية أهمها إصدار القانون رقم 01-18 المتضمن القانون التوجيهي

لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و الذي يعد أول قانون يحدد النظام القانوني الذي يحكم هذه المؤسسات ، و يوفر الآليات الداعمة لها و الذي أعيد النظر فيه بموجب القانون رقم 02-17 ، كما يمكن أن نستشف أحكاما قانونية أخرى تدعم هذه المؤسسات وتعمل على ترقيتها ، ولكن بطريقة غير مباشرة²¹.

حيث كان القانون رقم 01-18 وطبقا للمادتين 16 و 17 منه ، يفيد بأنه يجب السلطات العمومية في إطار تحسين الخدمات العمومية تشجيع تطوير الشراكة بين القطاع العام و الخاص ، كما تسهر على توسيع مجال منح الامتياز عن الخدمات العمومية لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة . كما يجب على المصالح المعنية في الدولة و الهيئات التابعة لها في مجال إبرام الصفقات العمومية، السهر على تخصيص حصة من هذه الصفقات للمنافسة بين هذه المؤسسات²².

ومع نقص فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة استدعت الضرورة إعادة النظر في الإطار القانوني العام المنظم لها ، و هذا لفتح آفاق جديدة لها تسير التطورات الاقتصادية العالمية ، و بهدف إنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم إصدار القانون رقم 02-17 ، الذي أرسى بعض الأحكام القانونية التي تهدف إلى دفع عجلة تنمية هذه المؤسسات و القضاء على المشاكل التي تعرفها²³.

و من بين أهم تدابير الدعم المقررة في هذا القانون ، حفاظه على المنح القانوني المقرر لصالح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، في حصولها على جزء من الصفقات المعروضة للمنافسة ، كدعم تفضيلي لها بقوة القانون لإثبات ذاتها في الميدان العملي²⁴.

و الجدير بالإشارة في هذا الصدد ، أنه وفي إطار سياسات تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دعم قدرتها التنافسية أمام هيمنة المؤسسات الكبيرة ، و تكملة لعمل الهيئات المعنية الهادفة لخلق مناخ استثماري مشجع للنشاط المقاوالاتي . تم النص و لأول مرة في قانون الصفقات العمومية على أنه عندما يمكن تلبية بعض حاجات المصالح المتعاقدة من قبل المؤسسات الصغيرة ، فإنه يجب عليها تخصيص هذه الخدمات لها حصريا، إلا في الحالات الاستثنائية المبررة كما ينبغي في التقرير التقديمي لمشروع الصفقة أو الاستشارة. هذا مع إمكانية استفادة المؤسسات الصغيرة من الصفقات العمومية في حدود 20 بالمئة على الأكثر من الطلب العام²⁵.

علما و أن ذات الأحكام و الترتيب تم الاحتفاظ بها من قبل المشرع في تعديله لقانون الصفقات العمومية، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 15-247²⁶، وهذا من أجل مواصلة الدعم القانوني غير المباشر لهذه المؤسسات ، لترقية نشاطها و زيادة روحها التنافسية مع باقي المؤسسات .

3.1.3: الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : بعد تخلي الجزائر عن فلسفة الاقتصاد الموجه وانتقالها إلى اقتصاد السوق مطلع التسعينيات من القرن الماضي، أدركت الدور الذي يمكن أن يلعبه قطاع المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة في العملية التنموية، لهذا سعت هذه الأخيرة إلى وضع منظومة متنوعة ومتكاملة لدعم هذا القطاع من مختلف الجوانب التي تمسه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

ومن بين أجهزة دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر أهمها في ما يلي:

1.3.1.3: - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب : ومن أهم المهام التي تقوم بها هذه الوكالة تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المشاريع الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي، وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع، كما تضع تحت تصرف مستحدثي المشاريع الصغيرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتها، وأيضاً تحدث بنك للمشاريع المفيدة اقتصادياً واجتماعياً .

2.3.1.3: - وكالة ترقية وتدعيم الاستثمارات: حيث تعمل الوكالة على تقييم المشاريع و دراستها واتخاذ القرارات بشأنها سواء كان بالقبول أو بالرفض. كما نص القانون المتعلق بتطوير الاستثمار و مناخه و آليات عمله، على إنشاء شبك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار²⁷ .

3.3.1.3: - الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:و من أهم وظائفها تقديم القروض بدون فائدة و الاستشارات والإعلانات للمستفيدين من مساعدة الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، إقامة وتوطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لتوفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية الصغيرة.

4.3.1.3:-مراكز التسهيل ومشاغل المؤسسات :من بين أهدافها الرئيسية وضع ميكانيزمات وبرامج تهدف إلى تطوير هذه المؤسسات، تجسدت من خلال هياكل التنشيط الاقتصادي المحلية، وكذا مراكز التسهيل ومشاغل المؤسسات.

5.3.1.3:- حاضنات الأعمال :هي منظومة عمل متكاملة، توفر كل السبل وكل الإمكانيات المطلوبة لبدء المشروع وتنميته، كما تدار هذه المنظومة عن طريق إدارة معينة متخصصة تقدم جميع أنواع الدعم اللازم لزيادة نسب نجاح المقاولات الصغيرة و المتوسطة. وعادة ما يتم إنشاء حاضنات الأعمال بهدف تقليل التكاليف المرتبطة بإقامة المشروعات الجديدة مع زيادة فرص هذه المشروعات في تحقيق النجاح، بالإضافة إلى تحقيق الترابط والاتصال فيما بين المشروع الناشئ وكل من المشروعات القائمة والجامعات و مراكز البحث والخبراء العاملين في نفس المجال²⁸.

2.3 : العراقيل التي تعترض مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية :

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم القطاعات التي تشكل المنظومة الاقتصادية العالمية ، الأمر الذي فرض على الدول مهما اختلفت معدلات نموها وإمكاناتها تنمية ودعم هذا القطاع الحيوي، الذي أصبح يعتبر رئة الاقتصاد العالمي، وبالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات إلا أنها تعاني جملة من العراقيل و الصعوبات على عدة مستويات، والتي تحد من فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

و سوف يتم ذكر أهمها في النقاط التالية:

1.2.3: الصعوبات الإدارية : يعتمد نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، فالإدارة الجزائرية لازالت تمثل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تقف في وجه العملية التنموية ، من خلال اتسامها بالروتين الممل والبيروقراطية، فالكثير من المشاريع عطلت كون أن نشاطها يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا. و بخاصة منها مشكلة الذهنيات التي لم تنهيا بعد لاستيعاب وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات، ومن ثم التعامل معه وفق متطلباته، وكذا سرعة حركة التقنين التي لم تسايرها حتى الآن حركية مماثلة على مستوى الأجهزة التنفيذية، بالإضافة إلى طول الأجال التي تستغرقها إجراءات إنشاء هذه المؤسسات²⁹. علاوة على تعقيد الإجراءات الإدارية التي تستوجب المراجعة و التخفيف .

2.2.3: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعقار الصناعي : إن مسألة الحصول على العقار الصناعي، سواء من حيث توفره أو الإجراءات الإدارية للحصول عليه، السعر وطرق الدفع والتسوية القضائية، من أهم المشاكل التي تواجه نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالحصول على عقد الملكية أو عقد الإيجار يعد أمرا أساسيا في الحصول على التراخيص المكتملة الأخرى، حيث تطول فترة انتظار المستثمر للحصول على العقار الصناعي .

فسوق العقارات في الجزائر رهينة للعديد من الهيئات مثل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والوكالات العقارية، حيث أنها عجزت عن تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك لغياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية،بالإضافة إلى محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وغيره³⁰.

3.2.3: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالعمالة المدربة : تفتقر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الإطارات الفنية وصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات والمهارات ، وذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة وتفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة، حيث الأجور العالية والمزايا المثلى والفرص الكبيرة للترقي ، وأيضا ضعف التوجه نحو تحديث وتجديد الخبرات والمهارات داخل المؤسسة ،وعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات، بالإضافة إلى محدودية مجالات التدريب³¹ . و هذا ما من شأنه تقويض الدور التنموي لهذه المؤسسات.

4.2.3: ضعف الاستثمار في الرأس المال الاجتماعي: يشير رأس المال الاجتماعي إلى مجموعة من العلاقات الشخصية بين المنظمات ، التي من خلالها يتمكن المقاولين من الوصول إلى مجموعة متنوعة من الموارد اللازمة لاكتشاف و استغلال الفرص التجارية ونجاح المؤسسة. فهو يخلق فرصا لتبادل السلع والخدمات التي يصعب الحصول عليها في التزام تعاقدية . خاصة إذا تعلق الأمر بالمبدعين فهو يساهم في تطوير العملية الإبداعية³².

5.2.3: المشاكل والمعوقات المتعلقة بالتسويق: هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها المؤسسات المتوسطة والصغيرة في المجال التسويقي، والتي تتجسد في انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة والعمالة المؤهلة، وضعف الرقابة على الجودة، وعدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على إنتاج سلع وفق المقاييس والمعايير المطلوبة، عدم القيام بالبحوث التسويقية وتحديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة. هذا بالإضافة إلى التقلبات في الطلب على بعض المنتجات، وانعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة واستغلال التجار والوسطاء للمؤسسة وحصولهم على هوامش توزيع مالية، ومحدودية الأماكن المخصصة للعرض وقنوات التوزيع المطلوبة، وضعف القدرة على الدخول إلى أسواق التصدير بسبب عدم تحديد معلومات المنشأة عن أسواق جديدة³³.

6.2.3: الرسوم الجمركية: إن تعدد الرسوم والمعدلات الجمركية أصبح عائقا في وجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لكون هذا التعدد مرتبط بطبيعة السلعة، حيث أنه يخدم أكثر المؤسسات الكبيرة فحجم المؤسسة يعكس طبيعة السلعة. إذ تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات جمركية تحد من سير نشاطها، حيث يتصف تعامل الجمارك الجزائرية مع المستثمرين بالبطء والتعقيد، ما يجعل العديد من السلع حبيسة للموانئ لعدة شهور، مما ينعكس سلبا على مردود هذه المؤسسات، وخاصة تلك التي تعتمد في عملياتها الإنتاجية على مواد أولية مستوردة لا توجد في السوق المحلي³⁴.

7.2.3: صعوبات التمويل: تواجه صعوبات مالية بسبب ضعف تكيف النظام المالي المحلي مع متطلبات المحيط الاقتصادي الجديد، المركزية في منح القروض، نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسات كالإعفاءات، تعقد إجراءات الحصول على القروض البنكية وثقل الضمانات المطلوبة إضافة إلى طول فترة دراسة ملفات القروض³⁵.

8.2.3: الضرائب والتأمينات: أحيانا تتعامل أجهزة التأمينات ومصالح الضرائب مع أصحاب هذا النوع من المؤسسات بنفس الكيفية التي تتعامل بها مع أصحاب المشروعات الكبيرة والحكومية، إذ لا تتوافر المؤسسات المتوسطة والصغيرة حتى على الإعفاءات والمميزات التي تتوفر للمؤسسات الكبيرة، ويترب على ذلك تزايد الأعباء المالية، والتي لا تساعد على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، وبالتالي يجب على السياسة الضريبية اتجاه هذه المؤسسات أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية تشجيعها على الاستثمار، ومن ثم وجب أن تخصصها بنوع ضريبي خاص على أساس المنطقة ونوع وطبيعة النشاط والمنتج³⁶.

4. خاتمة:

يعتبر قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة أحد أكبر القطاعات المهيمنة على اقتصاديات العديد من دول العالم والمشجعة على التقدم، وهذا ما دعا غالبية الدول إلى التوجه نحو دعم وتنمية هذا القطاع الحيوي للدفع بعجلة التنمية

فيها، وذلك راجع إلى المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي حققتها وتحققها هذه المؤسسات. ومن هذه الدول الجزائر التي قدمت كل أشكال الدعم للنهوض بهذا القطاع. نظرا لمزاياه وأهميته في الاستجابة للطلبات العمومية.

فقد خلصت الدراسة السابقة إلى جملة من النتائج الهامة نوجزها في الآتي:

- يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أداة لتطوير و تنمية المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، من أجل إشباع حاجات الأفراد و متطلباتهم ، لذلك اكتسب هذا القطاع أهمية بالغة في ازدهار الاقتصاد الوطني .

- أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمتها الفعلية والجديدة في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية و حتى الاجتماعية منها، و هذا بالقضاء على مختلف الآفات الاجتماعية المترتبة على سوء العوامل و الظروف الاقتصادية التي تعاني منها بعض فئات المجتمع.

- يبرز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا في استجابتها للطلب العمومي و إشباع الحاجات العامة .

- بذلت الدولة الجزائرية في سبيل ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جهودا كبيرة ، من خلال إنشاء منظومة مؤسسية و قانونية لهذا الغرض، إلا أنه هناك مجموعة من المشاكل لا تزال تعيق نمو وتطور هذا القطاع خاصة تلك المتعلقة بالتمويل والعقار الصناعي والعراقيل الإدارية والتسويق، و هي العوامل التي من شأنها أن تحد من دوره و مساهمته الفعالة في بناء الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية.

و على ذلك ومن أجل التغلب على هذه العراقيل يجب على القائمين على هذا القطاع السعي للاستفادة من بعض التجارب العالمية الرائدة في هذا المجال، و ذلك بغية توفير المناخ الملائم لنمو وتطور هذه المؤسسات وتفعيل مساهمتها أكثر في التنمية الاقتصادية المفيدة و تعزيز مقوماتها، و هو الأمر الذي يلزمنا بتقديم بعض الاقتراحات و التوصيات

للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بلادنا، نوجز أهمها في النقاط التالية:

- ضرورة تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مع توفير البيئة الاستثمارية والقانونية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى يمكن الاستفادة منه و الدفع بعجلة التنمية ،

- إلزامية تفعيل آليات التمويل المصغر في مختلف مراحل حياة المقاولة ، و عدم الاكتفاء بالتمويل التقليدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، لأن اندماجها في مناخ الاستثمار يتطلب الدعم المادي و المعنوي والتحفيز الاقتصادي المستمرين، و تفعيل دور مختلف هيئات دعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و متابعتها لنشاطها لتطويرة بما يخدم الاقتصاد الوطني و يحقق التنمية الفعلية ،

- وجوب العمل على توعية الشباب وتشجيعهم على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بهم ، من خلال عقد أيام تحسيسية و دراسية حول المقاولاتية وإنشاء المؤسسات بشتى أصنافها ،

- حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل هذه المؤسسات، من أجل الاستفادة من المزايا و التسهيلات المقررة.
- إنشاء مراكز أو هياكل تعمل على توفير المعلومات الاقتصادية للمتعاملين الاقتصاديين و الشباب المستثمر، والتي لا يجب أن تتعلق فقط بسبل إنشاء وتطوير المؤسسات ، بل تتعداها لتقدم معلومات عن مختلف قطاعات النشاط وفرص الاستثمار المتوفرة على المستوى المحلي، ومختلف المعلومات الضرورية المتعلقة بحركية الأسواق .
- ضرورة تعزيز العلاقة بين الهيئات المدعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كعمول رئيسي وفعال، من أجل تسهيل فرص الاستثمار المحلي الذي يساعد على إشباع الحاجات العامة،
- العمل على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمختلف مناطق الوطن، وهذا من أجل تحقيق مبدأ التوازن الجهوي في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات النشاط الاقتصادي لكل منطقة، وتشجيعها على توسيع نشاطها وبالتالي خلق فرص عمل جديدة ،
- تامين واستغلال البحوث العلمية من أجل تطوير آليات تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذا من جهة، وتحسين منتجاتها من جهة أخرى، مع تشجيع البحث العلمي الحثيث و المستمر في هذا المجال، خدمة للتنمية الاقتصادية .

6. قائمة المراجع:

أولا/ النصوص القانونية :

- القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ج ر 77 . و الملغى بموجب المادة 38 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ج ر 2 .
- المرسوم الرئاسي رقم 12-23 المؤرخ في 18 جانفي 2012 المعدل و المتمم للمرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 و المتضمن تنظيم الصفقات العمومية ، ج ر 58 .
- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام ، ج ر 50 .

ثانيا / المذكرات الجامعية :

- مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة) ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2008-2011 .

ثالثا / المقالات العلمية :

- بن جمعة أمينة ، جرمان الربيعي ، " دار المقاولاتية كآلية لتنشيط فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات - دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة نموذجاً - "، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله ، العدد 5 جوان 2017 ، (ص 269 - ص 293) .
- بن زكورة العونية ، " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة - بين حتمية الأداء و تطلعات المستقبل - " ، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية ، جامعة العربي التبسي بتبسة ، المجلد 3 العدد 2 ، سبتمبر 2018 ، (ص 228- ص 244) .
- رحال علي ، بعيظ آمال ، "واقع المقاولاتية في الجزائر - دراسة تحليلية - "، مجلة الاقتصاد الصناعي ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، العدد 11 / ديسمبر 2016 ، (ص 165 - ص 188) .
- شمس الدين التجاني ، عبد الرؤوف عبادة ، " مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المشاريع العمومية - قراءة نقدية تحليلية للمادة 55 مكرر 1 من قانون الصفقات العمومية - " ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 5 ، جوان 2014 ، (ص 119 - ص 129) .
- فتيحة بن عزوز ، " الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " ، مجلة الدراسات والبحوث القانونية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، العدد 10 سبتمبر 2018 ، (ص 241 - ص 259) .
- عبد الرحمان ، براشن عماد الدين ، " قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - الواقع والتحديات - " ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، جامعة عبد الحق بن حمودة بجيجل ، العدد 3 / جوان 2018 ، (ص 214 - ص 232) .

¹ نقلا عن ياسر عبد الرحمان ، براشن عماد الدين ، " قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - الواقع والتحديات - " ، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، جامعة عبد الحق بن حمودة بجيجل ، العدد 3 / جوان 2018 ، (ص 214 - ص 232) ، ص 216 .

² نقلا عن مشري محمد الناصر ، دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة (دراسة للإستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة) ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة فرحات عباس سطيف ، 2008-2011 ، ص 6 .

³ طبقا للمواد 4 ، 5 و 6 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ج ر 77 . و الملغى بموجب المادة 38 من القانون رقم 17-02 المؤرخ في 10 جانفي 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ج ر 2 .

⁴ حسب المادة 5 من القانون رقم 17-02 .

⁵ المادة 8 من القانون رقم 17-02 .

⁶ المادة 9 من القانون رقم 17-02 .

⁷ ياسر عبد الرحمان ، براشن عماد الدين ، المرجع السابق ، ص 219 و ما يليها - بتصرف - .

⁸ نقلا عن مشري محمد الناصر ، المرجع السابق ، ص 19 .

⁹ ياسر عبد الرحمان ، براشن عماد الدين ، المرجع السابق ، ص 220 .

¹⁰ مشري محمد الناصر ، المرجع السابق ، ص 20 - بتصرف - .

- ¹¹ رحال علي ، يعيط آمال ، "واقع المقاولاتية في الجزائر - دراسة تحليلية -" ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، العدد 11 / ديسمبر 2016 ، (ص 165-188) ، ص 171 .
- ¹² و للإطلاع على تفاصيل و إحصائيات تخص الموضوع راجع شمس الدين التجاني ، عبد الرؤوف عبادة ، " مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تنمية المشاريع العمومية - قراءة نقدية تحليلية للمادة 55 مكرر 1 من قانون الصفقات العمومية - " ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، العدد 5 ، جوان 2014 ، (ص 119-129) ، ص 132 .
- ¹³ ياسر عبد الرحمان ، براشن عماد الدين ، المرجع السابق ، ص 222 - بتصرف .
- ¹⁴ بن زكورة العونية ، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة - بين حتمية الأداء و تطلعات المستقبل - " ، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية ، جامعة العربي التبسي بتبسة ، المجلد 3 العدد 2 ، سبتمبر 2018 ، (ص 228-244) ، ص 229 .
- ¹⁵ مشري محمد الناصر ، المرجع السابق ، ص 42 .
- ¹⁶ ياسر عبد الرحمان ، براشن عماد الدين ، المرجع السابق ، ص 222 و ما بعدها - بتصرف - .
- ¹⁷ طبقا للمادة 15 من القانون رقم 02-17 .
- ¹⁸ حسب ما نصت عليه المادتين 18 و 19 من القانون رقم 02-17 .
- ¹⁹ طبقا للمادتين 21 و 22 من القانون رقم 02-17 .
- ²⁰ طبقا للمادة 24 من القانون رقم 02-17 .
- ²¹ د/ فتيحة بن عزوز ، " الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " ، مجلة الدراسات و البحوث القانونية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، العدد 10 سبتمبر 2018 ، (ص 241-259) ، ص 242 و ما بعدها - بتصرف - .
- ²² نفس المرجع ، ص 248 .
- ²³ كما هو بين من نص المادة 15 من ذات القانون و التي سبق التعرض لها أعلاه .
- ²⁴ طبقا للمادة 25 من القانون رقم 02-17 .
- ²⁵ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 12-23 المؤرخ في 18 جانفي 2012 المعدل و المتمم للمرسوم الرئاسي رقم 10-236 المؤرخ في 7 أكتوبر 2010 و المتضمن تنظيم الصفقات العمومية ، ج ر 58 . حيث تم إدراج المادة 55 مكرر 1 بموجب المادة 7 منه .
- ²⁶ كما هو بين من المواد 85 إلى 87 من المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16 سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية و تفويضات المرفق العام ، ج ر 50 .
- ²⁷ - بن جمعة أمينة ، جرمان الربيعي ، " دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لدى طلبة الجامعات - دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة نموذجا - " ، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات ، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة ، العدد 5 جوان 2017 ، (ص 269 - ص 293) ، ص 277 و ما بعدها .
- ²⁸ لأكثر تفصيل حول هذه الأجهزة راجع كلا من : - رحال علي ، يعيط آمال ، المرجع السابق ، ص 172 و ما بعدها .
- بن جمعة أمينة ، جرمان الربيعي ، المرجع السابق ، ص 278 .
- ²⁹ ياسر عبد الرحمان ، براشن عماد الدين ، المرجع السابق ، ص 227 - بتصرف - .
- ³⁰ للمزيد من التفاصيل راجع : مشري محمد الناصر ، المرجع السابق ، ص 33 .
- ³¹ مشري محمد الناصر ، المرجع السابق ، ص 35 و ما بعدها .

- ³² بن جمعة أمينة ، جرمان الربيعي ، المرجع السابق ، ص 276 .
- ³³ مشري مُجد الناصر ، المرجع السابق ، ص 33 - بتصرف - .
- ³⁴ ياسر عبد الرحمان ، براشن عماد الدين ، المرجع السابق ، ص 228 .
- ³⁵ رحال علي ، يعيط آمال ، المرجع السابق ، ص 172 .
- ³⁶ مشري مُجد الناصر ، المرجع السابق ، ص 35 - بتصرف - .